

الهجرة: هجرة داخلية باتجاه العمل في المصانع والمستعمرات الاسرائيلية، ثم هجرة خارجية باتجاه الأردن وأقطار الخليج العربي والخارج. فما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الهجرة؟

لا يتسع المجال هنا للتحديد العلمي لمثل هذه الأسباب، إذ إن ذلك يتطلب بحثاً ذا طبيعة مختلفة: إنما يمكن إجمال الصورة بطرح عدد من التساؤلات:

ما هي علاقة هذه الهجرة بالخطط الاسرائيلي لإحراق الصناعة الوطنية في الأراضي المحتلة بالصناعة الاسرائيلية، وقصر دور هذه المناطق على كونها سوقاً للبضاعة الاسرائيلية، وما علاقة هذه الهجرة مع حجم الاستنزاف الذي يعيشه الانتاج الصناعي الوطني بحيث انخفضت نسبته الاجمالية إلى مجموع الانتاج، من ٨٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٤,٧٪ سنة ١٩٧٧؟

ما هي علاقة هذه الهجرة بحالة التدهور الشامل الذي يعيشه الانتاج الزراعي في الأراضي المحتلة، بحيث تعرضت مساحة الأراضي الزراعية، خلال سنوات الاحتلال، للتقلص الكبير الملموس الآن؟ وما هي علاقة هذه الهجرة بتدني ريعية الزراعة، واضطرار المزارعين إلى هجرة أراضيهم والعمل في مجالات العمل الاسرائيلية التي باتت تدّر عليهم ربحاً أوفر نسبياً وبوقت عمل أقل؟ ما هي علاقة هذه الهجرة بالنتيجة المثبتة بأن معظم تجارة المناطق المحتلة أصبحت تتم مع الكيان الصهيوني أو عن طريقه، وهو ما أدى إلى أن تقوم المؤسسات الاسرائيلية باختكار معظم عمليات التصدير والاستيراد؟

إذن، وفي ظل هذه المعطيات، ما هي النتيجة التي نتوقع، بعد هذا التدهور الصناعي والزراعي والتجاري في الأراضي المحتلة؟

لا أعتقد أن مثل هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات، لأنني لا أعتقد أنها بحاجة إلى المحااجة والجدل. لكن الذي يطرح عادة، وفي مثل هذا المناخ، هو السؤال المنطقي التالي: كيف نمنع ذلك؟ وهنا تطرح مسألة المساعدات العربية المقررة من قبل مؤتمر القمة العربي في بغداد، من أجل صمود المناطق المحتلة.

أيضاً، فإن ضيق المجال لا يسمح بالمناقشة التفصيلية لمثل هذه المسألة؛ لكن ما يجدر التساؤل حوله هو حجم هذه المساعدات، ثم كيفية صرفها. فإذا كان المناضل بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس قد صرح في إحدى الجلسات الخاصة بأنه إذا أريد لمدينة نابلس أن تصمد، أي أن تبني صموداً حقيقياً لسكانها، فيجب أن يتم تثبيت الفلاح والعامل وصاحب العمل في أرضه ومنعه موضوعياً من الهجرة، والمئة مليون دولار المقررة من قبل مؤتمر قمة بغداد لا تكفي لهذا، أو بالكاد ستكون كافية، لبناء صمود نابلس وحدها. إذن كيف يكون الأمر والمساعدة المقررة قد خصصت لكل الأراضي المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة؟

أما حول كيفية صرف هذه المساعدة، فإن الذي أصبح معزوقاً، كما نعتقد، هو أن الصمود الوطني في ظل احتلال ما لا يعني منح هذا الفقير أو عائلة ذاك المعتقل هبة